الجمهورية العربية المتحدة

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم ١٩٣

تركيب جداول التدفقات المالية المصرية ومشاكلها واستخداماتها

الاستاذ على لبيب

الاستاذ سمير سيد هم

٢٨ يونيو سنة ١٩٦٢

القاهرة

٣ شارع محمد مظهر - بالزمالك

محدد يمكن استقراؤه ودراسته بوصفه الركيزة الأولى لرسم السياسات الاقتصادية وتفهم المؤثرات التى تحكم اقتصادنا القومى ومحاولة حكمها والتأثير فيها للوصول الى التوازن المنشود .

من هذه الأدوات جداول المدخلات والمخرجات والموازين السلعية وموازين الدخول والتحويلات وجداول التدفقات المالية .

ومهمتنا فى هذا البحث الجداول الأخيرة (التدفقات المالية) التى سنتناولها بالتفصيل هنا .

أهمية الجداول المالية :

لا يقتصر النشاط الاقتصادى الذى تعمل القطاعات المختلفة فى ظله على مشروعات تقوم بالانتاج وأفراد يقومون بالاستهلاك فقط بل يمتد هذا النشاط ليشمل مؤسسات من نوع آخر أصبح لوجودها ضرورة اقتصادية أوجدتها احتياجات المشروعات المنتجة الى رؤوس أموال لتظل سائرة فى عمليا تها الانتاجية كما أوجدتها حاجة الأفراد والهيئات الى وجود وسيط يسهل نقل مدخراتهم الى القطاعات التى هى فى حاجة اليها .

هذه المؤسسات هى التى يطلق عليها الآن الوسطاء الماليين وتتركز أساسا فى البنوك وهيئات التأمين والادخار .

وتعتبر جداول التدفقات المالية نموذجا عاما للحسابات المالية التى توصف التصرفات المالية ليس فقط لمجموعة الوسطاء الماليين بل تشمل أيضا السلوك المالى لمجموعة القطاعات المنتجة والمستهلكة التى ليس التجارة فى المال هو نشاطها الرئيسى .

وقد انبثقت الأهمية التى نعلقها على هذه الجداول من الأهمية التى نعلقها على الاقتصاديات الموجهة من أنها وسيلة فى الدول المختلفة لتطوير المجتمع الاقتصادى باستخدام مالدى هذا المجتمع من موارد مادية وبشرية ومالية يمكن أن يستفاد بها فى بناء صرحه الاقتصادى والاجتماعى .

فالهيئات التى تقوم بتحديد مشروعات التنمية الاقتصادية وتنسيقها تحتاج الى وصف احصائى لحلقات التمويل الرئيسية التى تساهم فى انجاز هذه المشروعات وقدرتها المالية للنهوض بها والسير فى تنفيذها وحيث أن وسائل التمويل لا تقف محايدة عند تنفيذ المشروعات بل تملى عليها قيودها كان

جداول التدفقات الماليـــــة

مقدمـــــة :

ظل النشاط الاقتصادى فى مصر زمانا طويلا متروكا أمره للأفراد يزاولونه بملأحريتهم دون تدخل يذكر من الدولة فى القرارات التى يتخذونهـــا •

ولم تقم الدولة برسم اية سياسات استثمارية على نطاق يذكر بل كانت مسئولية اختيار الاستثمارات وتنفيذها يقع على عاتق أصحاب رؤوس الأمـوال •

وكان الاعتقاد السائد أن السعى وراء الربح من قبل إصحاب رؤوس الأموال كفيل بتحقيق نوع من التوزان العام وأن الحرية الاقتصادية كفيلة بتحقيق التقدم بأسرع وجه ممكن وبأقل النفقات وعلى ذلك أقتصر دور الدولة على سن القوانين الكفيلة بتحقيق المنافسة المشروعة وحفظ حقوق المتنافسين •(١)*

وفى الزمن الحديث تغيرت الأوضاع الاقتصادية وقامت اقتصاديات أخرى ترتكز أساسا على مبدأ التخطيط الشامل وهى اقتصاديات الدول الاشتراكية التى تتولى فيها الدولة رسم السياسات الاقتصادية العامه والتى بمقتضاها تمتلك الدولة أهم وسائل الانتاج وبذلك تغيرت مهمة الدولة من مجرد مشرع الى جهاز مسئول عن تحقيق التوازن الاقتصادى الذى أصبح لا يتم تلقائيا فى ظل النظم الاشتراكية الحديثه

لذلك فقد استلزم الأمر أن تبادر الدولة باحداث تغيرات جذرية فى الانتاج وتكنولوجيته والدخل وتوزيعاته والاستثمارات ••• وذلك بناء على دراسات مسهبة ذات طابع قومى تأخذ من النظريـــات الاقتصادية بمقدار وتأخذ من ظروفنا الاقتصادية ومناخنا الاجتماعى بمقدار •

ولا شك أن اختيار انتاج نوع ما من السلع والخدمات أو تفضيل نوع من الاستثمار على نوع آخـــر يفترض فى الدولة أن تكون على علم تام بمقومات الاقتصاد القومى وبالمؤثرات العامة التى تحكم السلـــوك الاقتصادى فى البـــلاد •

ومن هنا كانت الحاجة ماسة الى وجود أدوات لوصف النشاط الاقتصادى الجارى فى اطـــار

---

* (١) احصائيات التوازن العام ـ دكتور سمير أمين

لزاما أن يكون لدينا منذ البداية نظاما للوصف يلائم المسائل التى نرمى الى معالجتها وتعتبر جداول التدفقات المالية من هذه الناحية أحدث الطرق للقيام بهذه المهمة .

والظواهر المالية ليس شأنها شأن سائر الظواهر الاقتصادية الأخرى فهى تتميز بعدم الثبات والاستقرار لذلك كان من الضرورى تفهم الأحداث المالية فى كل وقت ومتابعتها أولا بأول ومحاولة توجيه الأضواء على نتائج القرارات التى اتخذتها الدولة فى عمليات الانتاج وتوجيه الاستهلاك والاستثمار والتمويل . ولم توجد طريقة الى الآن أفضل من الجداول المالية لربط كل هذه الأنشطة فى اطار واحد يمكن بواسطته الحصول على مؤشرات تهدف الى معاونة المخطط فى رسم سياساته المالية متجنبا فى ذلك الأوبئة الاقتصادية من تضخم وانكماش الى الاختناقات المالية التى كانت دائما الصخرة التى يتحطم عليها البرنامج الاستثمارى أو الانتاجى .

واذا كان ممكنا القول أن الظواهر الاقتصادية أمكن اخضاعها لقوانين وقواعد تحكمها وتفسرها الا أنه لا يمكن القول بأنه توجد قوانين أو قواعد معينة يمكن أن تخضع لها التصرفات المالية دون تحفظات أو مجموعة من الافتراضات لا يمكن الجزم بصحتها .

ذلك أننا عندما نتناول أثر السياسات المالية والنقدية على معدل النمو فى بلادنا يجابهنا بطبيعة الحال مشاكل بين السياسات الحكومية والمصرفية وضعف سيطرة البنوك المركزية واضمحلال العادة المصرفية وجمود السياسات النقدية وتأثرها بالأحوال السياسية لدرجة قد تطغى على الصالح الاقتصادى العام . حتى أن أراء كينز التى نادت باتباع سياسة سعر الفائدة المخفضة cheep money policy أصبحت لا تحتوى على القوة الدافعة فنرى كثير من الاقتصاديين بسبب الشك فى فاعلية سعر الفائدة وأثره على الاقتصاد القومى . يقال مثل ذلك على الأدوات الأخرى التى يمكن أن تستخدم للتأثير على التصرفات المالية التى تشعر بعض القطاعات الاقتصادية أنها حرة تماما فى اتخاذ قراراتها بشأنها .

لذلك يمكن القول بأن الاقتصاد التحليلى قد نجح فى شرح ووضع قواعد ثابته للظواهر الاقتصادية ولكنه فشل فى اخضاع السلوك المالى لمثل هذه القوانين والقواعد .

---

* (١) التوازن والنمو ـ الاستاذ عبد الرازق عبد المجيد .

ومع ذلك فان المخطط لا يمكن أن يهمل الجانب المالى من الحياة الاقتصادية متعللا بعدم ثباتها واستقرارها • وكان لزاما أن نبحث عن وسيلة أو أداة منطقية تسمح بتحليل دقيق للتصرفات المالية بحيث يمكن الاستدلال بها على حسن توجيه هذه التصرفات لتحقيق الأهداف المطلوبة •

ولا زالت جداول التدفقات المالية أصلح الطرق لتحقيق هذا الهدف على مستوى الاقتصاد القومى اذ أنها توضح كيفية تجمع الموارد المالية المختلفة والأشكال التى تجمعت بها والقنوات التى مرت بها وكيفية استخدامها لدى جميع القطاعات •

وتعتبر الجداول المالية سجلا تاريخيا يسجل الأحداث المالية الناجمة من اتخاذ قرارات بعينها فى فترات سابقة فهى بهذا الوصف ترمى الى تزويد المخطط بالمعلومات الكفيلة اللازمة لنجاح خطته الاقتصادية •

أهمية ربط جداول التدفقات المالية بالحسابات القومية * (١)

لم تعرف طرقا أكثر شيوعا فى مراحل التنمية المختلفة تصلح لكى تعطى صورة كاملة للهيكل الاقتصادى للدولة وتشرح الظواهر الاقتصادية التى تعمل وتؤثر فى هذا الاقتصاد سوى على وجه التحديد الطرق الأربعة الآتية : ـ

١ ـ جداول المدخلات والمخرجات
٢ ـ حسابات الدخل القومى
٣ ـ جداول التدفقات المالية
٤ ـ الميزانية القومية

والطرق الأربعة هذه متشابهة ومتداخلة بحيث يصعب فصلها من بعض أو دراسة أحداها فى غياب الجداول الأخرى •

لذلك كان من الضرورى ربطها وادماجها واظهارها فى اطار واحد يسهل دراسته وبذلك نضمن ما يأتى : ـ

١ ـ أن التعاريف المأخوذة فى تركيب احدى هذه الجداول هى نفسها المأخوذة فى تركيب الجداول الأخرى •

---

* (١) حلقة الدراسات التابعة لهيئة الأمم المتحدة لدراسة الحسابات القومية يونيو سنة ١٩٥٩ لمجموعة دول أمريكا اللاتينية يونيو سنة ١٩٥٩ •

٢ ـ أن تقيم المعاملات فى احدى هذه الجداول هو نفس التقييم المتبع فى الجداول الأخرى .

٣ ـ أن البيانات فيها من التناسق مايضمن عدم تضاربهـــا .

وقد عرفت هيئة الأمم المتحدة فى تقريرها عن الحسابات القومية والجداول المساعدة على أنها نظام لوصف الهيكل الاقتصادى على أساس من المعاملات .

وقد بنيت هذه الحسابات أساسا على التقديرات التى كانت تقوم بها الدول عند تقديرهـــا للدخل القومى وتعتبر الحسابات القومية فى الواقع امتداد لهذه الحسابات ولكى تصلح الحسابـــات القومية لأغراض التحليل الاقتصادى ولكى تزداد أهميتها فى رسم السياسات الاقتصادية كان لزاما أن تمتد هذه الحسابات لتشمل جداول التدفقات المالية بنفس الأسلوب والتصميمات المنبثقة فى هـــذه الحسابـــات .

وقد بدأت الدول وخاصة الدول الآخذة فى النمو تهتم بهذا النوع من الحسابات وأصبحـــت الحاجة ماسة الى وجود اطار يضم هذه الحسابات بطريقة منظمة يسهل دراستها بعد أن ثبت فشـــل حسابات الدخل القومى عن امدادها بالمعلومات الكافية التى يمكن أن تركز عليها فى رسم سياستهـــا الاقتصاديـــــة .

وقد دلت التجارب على أن ليس المهم هو دراسة الاقتصاد كما واحدا بل تفتيت هذا الاقتصاد الى قطاعات ودراسة السلوك والتصرفات الاقتصادية والمالية لكل قطاع على حدة حتى يمكن اقتفـــاء أثار وتحديد العوامل المؤثرة فى الاقتصاد القومى ومسئولية كل قطاع فى هذا المضمـــار .

وربط الحسابات المالية بالحسابات القومية تلقى مزيدا من الضوء على المؤثرات المالية التى تعمل فى الاقتصاد القومى وعلاقتها بالانتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار ... الخ حيث أن أى من السياسات المالية لا بد وأن تؤثر فى مستوى التوزان العام أى بين العرض والطلب سواء كان علـــى السلع والخدمات أو النقود والائتمان .

التطور التاريخى لجداول المعاملات المالية فى مصـــر

لم تعرف الجداول المالية فى مصر الا منذ سنة ١٩٥٨ ولم تجر ايه محاوله لتركيب هذه الجداول قبل هذا التاريخ . وتعتبر اول محاولة لتركيب جداول للمعاملات المالية هى التى قامت باعدادهـــا وحدة البنوك والتأمين والخزانة بلجنة التخطيط القومى فى سنة ١٩٥٨ عن المعاملات المالية لسنـــة

١٩٥٧ .

ويرجع الفضل فى تعريفنا بهذه الجداول واهميتها الى الاستاذ شارل برو خبير الامم المتحدة الذى قام بتعريفنا بهذه الجداول على الاسس المتبعة فى فرنسا .

وقد استمر العمل فى هذه الجداول بنفس النمط حتى عام ٥٩/٦٠ حين سنحت لنا الفرصة للا طلاع على النظام الجديد المتبع فى فرنسا .

واستدعى الامر اعادة النظر فى الجداول المصرية ومحاولة تطويرها بما يتفق وظروفنا الاقتصادية وتطور من تركيب هذه الجداول .

وفى رأينا أن التصميم الثانى الذى سنتعرض له بالتفصيل فى هذا البحث يمتاز .

١ ـ بسهولة استقراء الجداول

٢ ـ سهولته فى التحليل

٣ ـ امكانية ربطه بالحسابات القومية

٤ ـ تحديد معاملات ومركز دائنية ومديونية كل قطاع .

ويتم اعداد جداول المعاملات المالية حاليا على اساس التصميم المحاسبى الثانى .

النظرية العامة لتركيب التدفقات الماليـــة

يمكن تعريف جداول المعاملات المالية بأنها اطار محاسبى لوصف المعاملات المالية التى تمت بين القطاعات المكونة للاقتصاد القومى خلال فترة معينة • وترتكز فكرة تركيب هذه الجداول على تسجيل التغير فى الحقوق (الاصول) والالتزامات (الخصوم) التى هى نتيجة لحدوث تصرفات ماليـــة أو نشاط اقتصادى قامت به القطاعات خلال هذه الفترة •

ويستدعى وصف السلوك المالى للقطاعات حصر الموارد المالية والقنوات التى مرت بها هـــذه الموارد ونمط استخدامهـا •

والمبادئ الاساسية التى تستند عليها جداول المعاملات المالية شأنها فى ذلك شأن الحسابات القومية هـــــى :ـ

١ ـ أن موارد كل قطاع لا بد وان تتساوى مع استخداماته بمعنى ان القطاع لايستطيع أن ينفق أكثر مما حصـل عليه من مـــواد ماليـــة •

٢ ـ أن لكل معاملة مالية طرفين بمعنى أن موارد قطاع هى استخدامات قطاع آخر ولا بد أن أن يتساويـــا •

وحيث أن جداول المعاملات المالية يجب أن تصور تصرفات الاقتصادية المتبلورة فى معامـــلات مالية تمت بين الخلايا الاقتصادية لذلك كان لزاما أن تبرز هذه الجداول القطاعات المكونة للاقتصـــاد القومى والمعاملات المالية التى تمت بينها بطريقة يسهل فهمها ودراساتهـــا •

لذلك استدعى الامر تبويب الخلايا الاقتصادية والمعاملات المالية كل على حدة فى مجموعـــات متجانسة فى اطار محاسبى واحـــد •

أولا : تبويب الخلايا :

تعرف الخلية الاقتصادية بانها ذلك الجزء من الوحدة الاقتصادية التى تتميز عن غيرها من حيث النشاط الاقتصادى (استهلاك ـ انتاج ـ ٠٠٠٠ الخ) وقد استقر الرأى على أن تبـوب الخلايا على اساس التمييز بين الخصائص الآتيـــــة :ـ

١ ــ خصائص تتعلق بالوظيفة الرئيسية التى تقوم بها الخلية ٠

٢ ــ خصائص تتعلق بنوع الانتاج الرئيسى بالنسبة للخلايا المنتجة (زراعة ــ صناعة ــ تجارة ٠٠٠٠٠ الخ)

٣ ــ خصائص تتعلق بالشكل القانونـــى للخليـــة ٠

وعلى هذا الاساس يمكن التمييز بين عدد لا حصر له من الخلايا التى تعمل فى الاقتصـــاد القومى يصعب حصرها وبالتالى تضيع الفائدة من تركيب الجداول المالية حيث أنه فى هذه الحالـــة يصعـــب دراستها أو فهمهـــا ٠*(١)

لذلك استدعى الامر تجميع الخلايا التى تتميز بنشاط اقتصادى واحد ووظيفة رئيسية متشابهة فى أربعة قطاعات رئيسية هـــى : ــ

١ ــ قطاع الاعمال ويتولى اساسا العملية الانتاجية ٠

٢ ــ قطاع الخدمات العامة ويتولى توفير الخدمات العامه اللازمة للاقتصاد القومى فى مجموعه ٠

٣ ــ القطاع العائلى ونشاطه الرئيسى هو الاستهـــلاك ٠

٤ ــ العالم الخارجى ويشمل الوحدات الاقتصادية التى تعمل خارج الحدود المصرية ٠

ثانيا : القطـــاعـــات

١ ــ قطاع الاعمـــال

يتكون قطاع الاعمال من جميع الوحدات الاقتصادية التى تتضمن مؤسسات، وهيئات وافراد معاملات الارتباط بالانتاج أو الاستثمار الذى يؤدى فى النهاية الى زيادة القدرات الانتاجيـــة فى المستقبـــل ٠

ويقودنا الاهتمام باظهار الدور الفعال الذى تؤديه جميع الوحدات الاقتصاديـــة التى يتميز نشاطها الرئيسى بجمع وسائل التمويل وتوزيعهـا ــ الى فصلها عن قطاع الاعمال فى مجموعة مستقلة اطلق عليها الوسطاء الماليين ٠

وقد قسم قطاع الاعمـال غير المالى الى القطاعات التاليـــة ٠

---

* (١) الحسابات القومية كاداة لاعداد البيانات اللازمة للتخطيط ــ دكتور نزية ضيف وثيقـــة رقم (٣٠) ــ معهد التخطيط القومـــى ٠

١ ــ قطاع الاعمال الحكومى

ويقصد بالاعمال الحكومية أنواع النشاط التى تقوم بها الحكومة لانتاج السلع والخدمات وبيعها باسعار تزيد أو تقل عن تكلفة انتاجها .

٢ ــ قطاع الاعمال المنظم

ويضم هذا القطاع المؤسسات التى تخضع للقانون رقم ٢٦ لسنة ٥٤ والقوانين المعدله له وهى :ــ

ــ شركات التوصية البسيطة بالاسهم

ــ شركات محدودة المسئولية

ــ الشركات المساهمه

٣ ــ قطاع الاعمال غير المنظم

ويضم كافة المنشئات الاخرى التى لا تخضع للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وهى :

ــ شركات التوصية البسيطة

ــ شركات التضامن

أما المنشئات الفردية فقد ضمت الى قطاع الأفراد وذلك لعدم امكان فصل نشاطها الانتاجى عن نشاط الافراد كمستهلكين بالاحصائيات المالية .

ويضم قطاع الاعمال العام نشاط قطاع الاعمال الحكومى والمؤسسات العامة والشركات التى تتملكها المؤسسات العامة بالكامل أو جزئيا بالاشتراك مع القطاع الخاص.

وبهذا اصبح تقسيم قطاع الاعمال بجداول المعاملات المالية طبقا لاخر تعديل على الوجه التالى .

قطاع الاعمال العام غير المالى

١ ــ قطاع الاعمال الحكومى

٢ ــ المؤسسات العامة

٣ ـ شركات المؤسسات العامة

١ ـ شركات مؤممة

٢ ـ شركات مختلطة (ملكية الحكومة ٥٠٪ فأكثر)

٣ ـ شركات أخـــرى

قطاع العمل الخاص غير المالى

١ ـ شركات قطاع الاعمال المنظم

٢ ـ قطاع الاعمال غير المنظم

ب ـ قطاع الخدمات العامـــة

يضم قطاع الخدمات العامة كافة الاجهزة الحكومية ـ المركزية منها واللامركزيـة التى تنهض بمسئولية توفير الخدمات العامه للاقتصاد القومى بلا مقابل أو بمقابل جزئـى ـ ويتضمن القطـــاع :

١ ـ الوزارات والمصالح والادارات الحكومية التى تنهض بمسئوليات التخطيط والرقابـة السياسية للدولة وتوفير الخدمات العامة لكافة المواطنين على مستوى الجمهوريـة ويضم كافة الوحدات الادارية من وزارات ومصالح وادارات ٠

٢ ـ قطاع الادارة المحلية : ويضم كافة الوحدات الادارية المحلية التى تمثـــل اللامركزية الاقليمية ـ المحافظات والمدن والقرى ـ والتى تنهض ـ بمسئولية تنفيذ السياسة العامة للدولة فى دائرة اختصاصها المحلية تحت رقابة الاجهزة المركزيـــــة ٠

٣ ـ يشمل قطاع الخدمات العامة نشاط الخزانة التى كانت تعتبر اصلا ضمن مجموعـة الوسطاء الماليين الا أنها اضيفت الى قطاع الخدمات العامة فى هذا المجـال لتحديد مقدار دائنية أو مديونية القطاع وذلك فى الاطار المحاسبى الثانـــى٠

ج ـ القطاع العائلـــى

يشتمل هذا القطاع على الافراد والجمعيات التعاونية ٠

أولا : الافـــراد

١ ــ الافراد كأشخاص طبيعية يهدفون بتصرفاتهم الى اشباع حاجاتهم وكذلك المنشئـات الفردية (ضمت المنشئات الفردية الى قطاع الافراد لعدم امكان الفصل بين الافرا د كمنتجين وبينهم كمستهلكين بالاحصائيات الماليـــة ٠)

٢ ــ الهيئات الدولية والاجنبية التى تعمل فى مصـــر ٠

٣ ــ الهيئات المحلية التى لاتهدف للربح مثل الجمعيات الخيرية والنقابات والغـــــرف التجارية والاتحـاد القومـــى ٠

ثانيا : الجمعيات التعاونيـــة

وهى التى تخضع للقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٦ والقوانين المعدله له ــ وقد ضمت الجمعيات التعاونية للقطاع العائلى طبقا للتعريف المأخوذ به فى الحسابات القومية الـــتى تعدهـا وزارة التخطيط القومـــى ٠

د ــ قطاع العـالم الخارجـى

يتكون قطاع العالم الخارجى من جميع الافراد والهيئات والمؤسسات التى تقع خارج الحدود المصرية ممن يتعاملون مع القطاعات المحلية السابقة عن طريق التبادل التجارى أو المالـــى ٠

هـ ــ الوسطـــاء الماليـــين

بجانب الوحدات الاقتصادية التى تقوم بالانتاج والتى تقوم بالاستهلاك يوجـد نوع آخر من المؤسسات ينحصر نشاطها الرئيسى فى الوساطة المالية اى تسهيل عملية نقل فوائض القطاعات التى لديها اموال زائدة عن حاجتها الى القطاعات التى فى حاجة اليها وهـــذا القطاع لا تتناولة الحسابات القومية منفردا بالتحليل بل يعتبر ضمن قطاع الاعمال ٠

ثالثا : تبويب التصرفات الاقتصاديـــة

للتصرفات الاقتصادية جانبين

١ ــ القطاع القائم بالتصرف

٢ ـ الوسيلة أو الكيفية التى يتم بمقتضاها التصرف

ويراعى عند تبويب التصرفات الاقتصادية أن يبرز نمط استخدام الموارد الاقتصادية بالنسبة للاشكال التنظيمية الموجودة ٠

ويتم تصنيف التصرفات التى لها تأثير على تكنولوجية الانتاج بحيث تبرز مايلى :

١ ـ مستلزمات الانتاج : وهى التصرفات التى ترتبط بالانتاج حجما ونمطا ٠

٢ ـ الاستثمار : وهى التصرفات التى ينتج عنها تغيير فى الطاقات الانتاجية مستقبلا

٣ ـ الاستهلاك النهائى : وهى التصرفات التى لا تؤثر تأثيرا مباشرا على الانتاج ٠٠

ولهذا فان الحسابات القومية تراعى التمييز بين التصرفات السابق ذكرها على أساس الثلاث حسابات التالية :ـ

١ ـ حساب الانتاج

٢ ـ حساب التخصيص

٣ ـ حساب رأس المال

وتقسم المعاملات الاقتصادية التى تصدر عن اى خلية بحيث تصور :

١ ـ معاملات خاصة بالسلع والخدمات : وهى المعاملات التى تقترن بعمليات الانتاج والاستهلاك والاستثمار ٠

٢ ـ معاملات دخلية : وهى التى يترتب عليها دخل لاصحاب عوامل الانتاج نتيجة للاشتراك فى العملية الانتاج مثل الاجور والمهايا والفوائد والارباح والايجارات ٠

٣ ـ معاملات تحويلية : وهى التى يترتب عليها أن تحصل الخلية على مورد جارى أو رأسمالى دون مقابل واضح ٠

٤ ـ معاملات الاقراض والاقتراض : وهى التى يترتب عليها نقل الموارد من قطاع الى قطاع اخر لفترة محدودة لاستخدامه على أن يستردها القطاع المقرض بعد انتهاء الفترة ٠

وهذه المعاملات هى مجال جداول التدفقات (أو المعاملات) المالية ٠

بتطبيق التقسيمات الاساسية السابقة فيما يتعلق بالخلايا والمعاملات الاقتصادية نحصل على حسابات تصور النشاط الاقتصادى للمجتمع خلايا فترة معينة ٠ وتتضمن هذه

الحسابات أنواع المعاملات المختلفة حسب التبويب السابق بيانه التى صدرت عن الخلايا الاقتصادية ٠

فاذا ماجمعت حسابات جميع الخلايا المتجانسة نحصل على حسابات تبرز النشاط الاقتصادى للقطاعات الرئيسية يمكن تصويرها داخل اطار واحد فنحصل على الجدول الاقتصادى المختصر ٠

وفيما يلى شكل الجدول الاقتصادى المختصر وبه العمليات الاساسية :

المعاملات	الاستخدامات	اعداد
١ ــ معاملات يترتب عليها تصرفات فى الموارد الاقتصادية (سلع وخدمات)		
٢ ــ معاملات دخلية		
٣ ــ معاملات تحويلية جارية		
٤ ــ معاملات اقراض واقتراض		
المجموع الكلى		

والمعاملات الخاصة بالاقراض والاقتراض هى مجال جداول التدفقات المالية ٠

الادخار والاستثمار :

ومن الجدول الاقتصادى المختصر يمكن استخلاص العلاقة القائمة بين الاستثمار والادخار وبين الاقراض والاقتراض فى المجتمع خلال فترة البحث (والمقصود هنا بالادخار هو صافيه بعد استنزال اضافه التحوثلات الرأسمالية) ٠

القطاعات	استثمار	ادخار	اقراض	اقتراض
الاعمال				
الخدمات العامة				
العالم الخارجى				
المجموع				

من الجدول السابق يتضح أن القطاعات التى تمكنت من تغطية استثماراتها العينيه بجزء من صافى مدخراته أصبح لديها فائض من الاموال المتاحة أى أصبحت لديها القدرة على التمويل أى اقراض القطاعات الاخرى التى لم تتمكن من تغطية استثمارتها أى القطاعات التى فى حاجة الى التمويل وهنا تظهر الحاجة الى اداة توضح لنا كيف ثم هذا التمويل واشكاله وحجمه وقنواته ودور القطاعات المختلفة فى هذه العملية • وهذه الاداه هى جداول التدفقات (أو المعاملات) الماليه •

المعاملات الماليـة :

تعريف المعاملات الماليـة :

هى كافة التصرفات التى ينشأ عنها حقوق والتزامات أى جميع عمليات الاقراض والاقتراض بمعناه الواسع •

والتصرفات المالية لمعظم الوحدات أو الخلايا الاقتصادية ماهى الاوسيلة تستخدمها لتحقيق جانب من وظيفتها الرئيسية أو هى نتيجة مترتبة عليها • فنجد مثلا أن المؤسسات الانتاجية تستدين لتتمكن من الاستثمار أو الانتاج بكميات أكبر كما أن القطاع العائلى يستخدم فائض مدخراته فى اقراض القطاعات الاخرى • فهذه العمليات ليست من الوظائف الرئيسية لهذه القطاعات بينما تعتبر النشاط الرئيسى لمجموعة من الوحدات الاقتصادية التى تقترض لتقرض أما بغرض الربح أو لاى غرض آخر وهى التى نسميها بالوسطاء الماليين •

وبالتعريف السابق نكون قد حددنا مجال جداول التدفقات (أو المعاملات) المالية وبهذا يخرج الجانب النقدى المقابل للمعاملات فى السلع والخدمات والمعاملات الدخيلة والتحويلية من نطاق الجداول المالية حيث أن يكون مجالها الحسابات القومية •

وبتحديدنا نطاق المعاملات المالية علينا أن نجابه مشكلة تبويبها فى مجموعات حتى يسهل دراستها • وعند البحث عن معيار للتفرقة بين أنواع المعاملات المالية بغرض تبويبها فى مجموعات متجانسة نجد أنفسنا أمام عدد كبير من المعايير التى يمكن انتهاجها فى هذا المجال فيمكن التفرقة بين أنواع المعاملات المالية على أساس الشكل أو المدة أو معدل الفائدة أو الضمانات المقدمة عنها أو على أساس طبيعتها أو شخصية الدائن أو المدين بها كما يمكن أن يكون التبويب على أساس أكثر من عنصر من العناصر السابقة •

تبويب المعاملات المالية فى الاطار المحاسبى الاول

بوبت المعاملات المالية على أساس المعاملات الاكثر شيوعا التى تتم عادة فى الاقتصاد القومى وقسمت الى ثلاث أقسام رئيسية :

(١) بنكنوت ونقدية وحسابات جارية أو ودائع

(٢) أوراق مالية وكمبيالات

(٣) قروض طويلة وقصيرة الاجل

وقد تناول الدكتور أحمد حسنى وقت عمله بلجنة التخطيط هذه المعاملات بالتعديل* (١) وقد أجرى على هذه المعاملات بعض التعديلات فى اطار سنة ١٩٥٩ بالتفصيل الوارد فى المذكرة رقم ٤٢ معهد تخطيط .

ونستعرض فيما يلى القطاعات والمعاملات المالية التى كانت تتركب منها الجداول المالية فى النظام المحاسبى الاول والذى كان يبدو بالتصميم التالى :

---

* (١) تركيب جداول التدفقات المالية وتطبيقة على بيانات عام ١٩٥٨ فى الاقليم الجنوبى من الجمهورية العربية المتحدة مذكرة رقم ٤٣ معهد التخطيط القومى "دكتور أحمد حسنى"

الاطـار المحاسبى الاول

القطاعـــــات :

الوحدات الاقتصاديـــة :

العائلـــــــــى

المشروعات الخاصـــــة

بنك التسليف الزراعى (كمشروع)

المشروعـــات الحكوميـــة

الادارة الحكوميـــــــة

العالـم الخارجـــــى

الوسطـاء الماليين :

الخزانة

صندوق التأمين والمعاشات

مؤسسة تأمين وادخار العمال

البنك المركـــزى

البنك التجـــارى

البنك الصناعـــى

بنك التسليف الزراعى (كوسيط مالى)

البنك العقارى المصرى

شركات التأمين

صندوق توفير البريـد

المؤسسة الاقتصادية

وسطاء ماليين آخرين

الجدول الاول

عمليات بين الوحدات الاقتصادية والوسطاء الماليين (مدينين)

بنكنوت البنك المركزى والعملات المساعدة

حسابات جارية وودائع تحت الطلب

ودائع لأجـــل

ودائع توفـــير

ودائع أخـــرى

أذونات خزانة وقروض قصيرة الاجل للخزانة

قروض قصيرة الاجل للوسطاء الماليين

قروض حكومية طويلة الاجـــل

سندات الاصلاح الزراعى

قروض طويلة الاجل للوسطاء الماليين

قروض من المؤسسات الدولية للوسطاء الماليين

قروض أخرى من العالم الخارجى للوسطاء الماليين

الجدول الثانـــى

عمليات بين الوحدات الاقتصادية

أوراق تجارية

قروض متنوعـة

أسهم

سندات

قروض من العالم الخارجى

قروض للعالم الخارجـى

ذهـب

الجدول الثالث

عمليات بين الوسطاء الماليين

أذونات الخزانة فى حوزة الوسطاء الماليين

قروض البنك المركزى للخزانة

قروض أخرى قصيرة الاجل للخزانة

قروض الخزانة للوسطاء الماليين

قروض البنك المركزى للوسطاء الماليين غير الخزانة

اسهم وسندات الوسطاء الماليين غير المؤسسة الاقتصادية

سندات المؤسسة الاقتصادية

نقديـــــة

حسابات جارية وقروض قصيرة الاجـل

اعـــادة الخصم

قروض طويلة الاجل بين الوسطاء الماليين

سندات حكومية ومضمونة من الحكومـــــة

الجدول الرابـــع

عمليات بين الوحدات الاقتصادية والوسطاء الماليين (دائنين)

قروض الخـــزانة

كمبيالات مخصومة وسحب على المكشوف وقروض بضمانات

قروض استهلاكية

قروض أخرى قصيرة الاجل من الوسطاء الماليين

قروض حكومية طويلة الاجل

استثمارات فى الاوراق المالية لدى الوسطاء الماليين

قروض الوسطاء الماليين للعالم الخارجى

ذهـــب

تغطية الخزانة للعجز المتولد فى الادارة الحكومية

الجدول الخامس

الربط بالحسابات القومية الاخرى :

تكوين اجمالى رأس المال الثابت

التغير فى المخزون

الارباح المحتجزة للمشروعات المنظمة

التمويل الذاتى لا ستثمارات المشروعات غير المنظمة

مدخرات القطاع العائلى

عجز أو فائض العمليات الجارية للادارة الحكومية

تمويل العالم الخارجى

جدول المعاملات المالية
(الاطار المحاسبى الأول)

	القطاعات غير المالية				الوسطاء الماليين						
المعاملات المالية	القطاع العائلى	قطاع الاعمال	الاداة الحكومية	العالم الخارجى	الخزانة العامة	البنك المركزى	البنوك التجارية	البنوك المتخصصة	مؤسسة التامينات الاجتماعية	باقى الوسطاء	
	م ا	م ا	م ا	م ا	م ا	م ا	م ا	م ا	م ا		
الجدول الأول											
الجدول الثانى											الجدول الثالث
الجدول الرابع											
الجدول الخامس											

الجدول الاول يبين المعاملات التى تمت بين الوحدات الاقتصادية والوسطاء الماليين (مدينين)

الجدول الثانى يبين المعاملات التى تمت بين الوحدات الاقتصادية بينهم وبين بعض

الجدول الثالث يبين المعاملات التى تمت بين الوسطاء الماليين وبينهم وبين بعض (دائنين)

الجدول الرابع يبين المعاملات التى تمت بين الوسطاء الماليين والوحدات غير المالية

الجدول الخامس وهو خاص بربط المعاملات المالية بالحسابات القومية

تبويب المعاملات فى الاطار المحاسبى الثانى

عند تصميم الاطار المحاسبى الثانى لجداول المعاملات المالية المصرية روعى تجميع المعاملات المالية فى اقل عدد ممكن من المجموعات تتميز منها عن الاخرى بثلاث اوجه .

١ ـ طبيعتها الوظيفية .

٢ ـ درجة سيولتها .

٣ ـ شخصية القطاع المدين بها .

واذا اخذ بالاعتبار بين الاول والثانى يمكن تبويب المعاملات المالية بالشكل التالى :

١ ـ النقود ٢ ـ الحسابات الجارية والودائع ٣ ـ الاوراق المالية ٤ ـ كمبيالات	وسائل توظيف الاموال
٥ ـ قروض مباشرة بصفة الاجل ٦ ـ الحسابات المدينة ٧ ـ القروض المباشرة طويلة الاجل	قروض وتسهيلات ائتمانية

وبجانب العاملين السابقين يؤخذ العامل الثالث فى الاعتبار وهو القطاع المدين كل هوع من انواع المعاملات المالية السابق تبويبها وبهذا يمكن التعرف على :

١ ـ القطاع المقرض والقطاعات التى اقرضته والعكس

٢ ـ الشكل الذى تم به الاقراض او الاقتراض

تبويب المعاملات المالية فى النظام الثانى

وفيما يلى التبويب المتفق عليه ان يكون اساسا للمعاملات المالية

١ ـ النقود

عملات مساعدة (الخزانة العامة)

بنكنوت البنك المركزى

ذهـــب

٢ـ حسابات جارية وودائع :

بصندوق توفير البريد
بالجهاز المصرفى

٣ـ أوراق مالية وحصص :

الخزانة العامة
قطاع الأعمال المنظم
حصص قطاع الاعمال غير المنظم
الجمعيات التعاونية
الجهاز المصرفى
شركات التأمين
العالم الخارجى

٤ـ كمبيالات :

لقطاع الأعمال المنظم
لقطاع الأعمال غير المنظم
للأفراد
للجمعيات التعاونية

٥ـ قروض مباشرة (قصيرة وطويلة الأجل) :

لقطاع الأعمال الحكومى
لقطاع الأعمال المنظم
لقطاع الأعمال غير المنظم
للادارة الحكومية
للادارة المحلية
للخزانة العامة

للأفـــــــــــــراد
للجمعيـــــات التعاونيـــة
للعـــــالم الخـــارجى
لشـــركات التأميـــن
للجهـــاز المصـــرفى

٦ـ حســابات مدينــة أخـــرى :

قطـاع الأعمـال غير المـالى
قطـاع الخدمـات العامـة
القطـــاع العائـــلى
قطـاع العـالم الخـــارجى
قطـاع الوسطـاء الماليين

منهج جداول المعاملات المالية :

يقوم منهج جداول المعاملات المالية فى اطاره المحاسبى الثانى على أساس القاعدتين التاليتيـن :

١ـ القاعدة الأولى :

يدرج كل نوع من المعاملات المالية افقيا عند تقاطعه مع القطاعات المتعامـلة (طرفى المعاملة) وتتكون المجاميع الافقية للعمليات والرأسية للقطاعات من العناصر الآتيـة :

أ ـ المجاميع الأفقية : تمثل مجاميع كل نوع من الأنواع المختلفة للمعاملات المالية .

ب ـ المجاميع الرأسية : تمثل التغيرات فى أرصدة الأصول والخصوم للقطاعات الرئيسيـة أو الفرعيـة أو المجموعات .

وتتفق هذه الطريقة مع أسلوب التسجيل فى الميزانيات المالية للخلايا الاقتصادية وتختلف طريقة التسجيل فى الاطار المحاسبى الثانى عن الأول فقد كانت تـــدرج العملية الواحدة على عدة أسطر ويسجل صافيها أما موارد أو استخدامات .

٢ـ القاعدة الثانية :

تتبع نتيجة التغير الناجم عن التيارات المالية المختلفة خلال فترة زمنية محددة ٠

فيسجل برقم واحد نتيجة التغيرات أما بالزيادة (+) أو بالنقص (ـ) التى طرأت على كل نوع من أنواع المعاملات بالنسبة لكل قطاع سواء ظهرت فى جانب الأصول أو فى جانب الخصوم ٠

فالارقام المسجلة فى جانب التغير فى الاصول توضح كيف تم توزيع المعاملة المالية التى ظهرت فى جانب الخصوم بين القطاعات المختلفة ٠

وبهذا يمكن موازنة الجدول بالنسبة لكل عملية على حدة أى أن العملية الواحدة تظل مسجلة وقائمة بذاتها ولا تصفى مع العمليات الاخرى وخصوصا اذا قام القطاع بعمليات أقراض واقتراض فى وقت واحد ٠

ففى النظام الاول يثبت صافى الاقراض والاقتراض وفى النظام الثانى يظل عمليات الاقراض منفصلة تماما عن عمليات الاقتراض ٠

ومع ذلك فان كلا النظامين الأول والثانى لايساعدنا الا على التعرف على التغير فى أرصدة المعاملات المالية ولا يمكننا من تتبع التدفقات أو التيارات التى تتم بالنسبة لكل نوع منها ٠ بل يسمح لنا بالتعرف فقط على نتيجة هذه التدفقات حيث أن التغير فى الأرصدة يخفى العمليات الاجمالية الاتية :

١ـ الزيادة الكلية ٠

٢ـ السداد ٠

٣ـ عمليات البيع والشراء ٠

٤ـ العمليات التى تبدأ وتنتهى خلال فترة البحث ٠

ويوضح الجدول التالى التدفقات التى يمكن تتم بين القطاعات والأرقام التى تظهرها الجداول المالية :

المعاملة المالية	التغير فى الاصول				التغير فى الخصوم			
	قطاع ا	قطاع ب	قطاع حـ	المجموع	قطاع ا	قطاع ب	قطاع حـ	المجموع
اصدر سندات (جانب الخصوم)					١٠٠	—	—	١٠٠
الاكتتاب (جانب الاصول)	٧٠	١٠	٢٠	١٠٠				
سداد (جانب الخصوم) استرداد					٣٠ —	—	—	٣٠ —
(جانب الاصول)	١٥ —	٤ —	١١ —	٣٠ —				
شراء (+) بيع (—)	+ ٥	+ ٣	٨ —	—	—	—	—	—
الرقم الذى يظهر فى الجداول المالية	+ ٦٠	+ ٩	+ ١	+ ٧٠	+ ٧٠			+ ٧٠

تصميم هيكل جداول المعاملات المالية (النظام الثانى) :

تصميم الجدول المالى الثانى أكثر سهولة فما هو الا تسجيل التغير على المراكز المالية للقطاعات المختلفة بعد تحليلها على أساس التفرقة بين أنواع المعاملات المالية المختلفة وفصل المعاملات الخاصة بتكوين رأس المال الثابت (والمخزون) والتحويلات الرأسمالية فى جزء مستقل أسفل الجدول ٠

وفى الاطار المحاسبى الاول كان الشكل أكثر تعقيدا ، فكانت العملية موزعة بين عدة جداول داخل اطار واحد على أساس الدور الذى يلعبه الوسيط المالى بالنسبة لكل نوع من العمليات ٠ الا أن ميزة الطريقة الاولى كانت القاء مزيدا من الضوء على الدور الذى يقوم به الوسطاء والماليين — لكنها لم تكن تسمح بالنظرة المتكاملة للعملية الواحدة لتوزيعها بين عدة جداول داخل الاطار مما كان من الصعب تتبعها ٠

ولهذا اتجه التفكير الى تغيير هذه الطريقة بأخرى أكثر سهولة يحدونا فى ذلك الامل أن نعرض البيانات المالية فى شكل بسيط غير معقد يسهل قراءته ويستهدف سهولة استقراء بياناته بطريقة منظمة وبشكل يسمح بالتوسع فى ادراج البيانات فى المستقبل ٠ وقد استهدينا

فى ذلك بالاسلوب المأخوذ به فى فرنسا وهو يقرب كثيرا من أسلوب الجداول المصريـــة (الاختلاف فى القطاعات وأنواع المعاملات الخاصة بالربط بالحسابات القومية الذى لا توضحه الجداول الفرنسية) .

الربـط بالحسابات القومية :

ويخصص له الجزء الأسفـل من الجدول

رصيد المعاملات الماليـة :

يبين رصيد كافة المعاملات المالية التى تمت بالنسبة لكل قطاع (رئيسى أو فرعى) ، وهو يساوى الفرق بين المجموع الجبرى للتغير (صافى) للمعاملات المالية فى جانب التغير فى الاصول والخصوم والرصيد الذى يظهر فى جانب الاصول يعنى أن القطاع قد أقرض خلال الفترة التى سجلت عنها البيانات أكثر مما أقترض وبالعكس اذا ظهر الرصيد فى جانب الخصوم .

الحاجة الى التمويل والقدرة على التمويل :

يمثل رصيد حساب رأس مال القطاع قبل أن يؤخذ فى الحسبان العمليات المالية . وهو يعبر عن الفرق بين الموارد غير المالية وبين مجموع الاستخدامات غير المالية للقطاع فالحاجة الى التمويل (كما تظهر فى جانب الخصوم) تعبر عن موقف القطاع من أنه زادت استخداماته غير المالية (فى الاستثمارات العينية) والتحويلات الرأسمالية للقطاعات الأخرى عن موارده الغير مالية (مدخرات وتحويلات رأسمالية من قطاعات أخرى) أى عن صافى مدخراته (كما توضحها البنود الواردة بأسفل الجدول) بحيث أضطر الى الاقتراض من القطاعات الأخرى .

وبالعكس فى حالة القدرة على التمويل (كما تظهر فى جانب الاصول) فهذه يمثل الفائض المتاح من صافى مدخرات القطاع بعد تمويل استثماراته العينية وهذا الفائض هو الذى قام بأقراضه الى القطاعات الأخرى .

والعمليات غير المعاملات المالية هى التى تظهر بأسفل الجدول ونظريا لابد أن يتساوى رقم الحاجة الى التمويل فى القطاع مع رصيد اقتراضه والظاهر فى جانب الاصول كما ويتساوى رقم القدرة على التمويل مع رصيد اقراض القطاع الظاهر فى جانب الخصوم وبين رقمى الحاجة الى التمويل والقدرة على التمويل وبين أرصدة المعاملات المالية يوجد بند الموازنة ـ وذلك للموازنة بين هذه الأرقام حيث تظهر الفروق نتيجة لأحد الأسباب التالية :

١ـ فروق فى فترة التسجيل فى دفاتر المقرض والمقترض .

٢ـ عدم تسجيل الحسابات القومية لتفاصيل جميع العمليات .

كيفية تركيب الجداول ومشاكلها :

أولا ـ البيانات :

تستمد بيانات جداول المعاملات المالية من المصادر التالية :

١ـ استمارات المتابعة المالية :

تعد المؤسسات المالية استمارات المتابعة المالية على فترات ربع سنوية وتتضمن هذه الاستمارات ميزانيات المؤسسات فى أول ونهاية كل فترة كما تتضمن أيضا تفاصيل بنود الميزانية موزعة على القطاعات المختلفة طبقا للتقسيم الذى تأخذ به جداول المعاملات المالية .

٢ـ بيانات تكميلية أخرى :

أ ـ عن قيمة أذونات الخزانة والسندات الحكومية المصدرة فى أول ونهاية الفترة الربع سنوية ومصدر هذا البيان ووزارة الخزانة .

ب ـ بيان عن رأس المال المصدر فى الشركات مقسما بين شركات قطاع الأعمال المنظمة وغير المنظمة ومصدر هذا البيان ادارة التسجيل التجارى بوزارة الاقتصاد .

ثانيا ـ التحليل المالى لكل وسيط مالى :

من واقع استمارات المتابعة يمكن اعداد مايلى لخدمة أغراض جداول المعاملات المالية :

١ـ حساب رأس المال وذلك بطرح بنود ميزانية آخر المدة من بنود ميزانيـــة أول المدة ٠

٢ـ التغيرات التى طرأت خلال فترة البحث على كل بند من بنود الميزانية موزعـــة على القطاعات الرئيسية والفرعية والمجموعات ٠

٣ـ اعداد الجدول المالى الفرعى لكل وسيط مالى بالاستعانة ببيان الخطوتيـــن السابقتين ٠

والجدول المالى الفرعى للوسيط المالى يوضح المعاملات المالية التى تمت بيـــن الوسيط المالى وبين القطاعات الأخرى فيبين الرقم المدرج فى أى عمود رأسى نـــوع المعاملة التى تمت مع القطاع المدرج فى السطر الأفقى ٠

والجدول مقسم رأسيا الى قسمين : التغير فى الاصول والتغير فى الخصوم وكل عمود رأسى يمثل نوعا من أنواع المعاملات حسب الوسيط المالى الذى يعبر عنـــه الجدول الفرعى وكذلك بالنسبة للقطاعات الأخرى التى يتعامل معها الوسيط المالى والتى توجد على أسطر أفقية ٠

وفيما يلى شكل الجدول الفرعى

المعاملات / القطاعات	التغيير فى الاصول		التغيير فى الخصوم		صافى الدائنية أو المديونية
	أنواع المعاملات	مجموع	أنواع المعاملات	مجموع	
القطاعات التى يتعامل معها					
مجموع التغيرات فى المعاملات المالية رصيد المعاملات المالية القدرة على التمويل أصول ثابتة مدخرات تحويلات رأس مالية المجموع					

ويدرج فى العمود الأخير من الجدول صافى دائنيه الوسيط المالى أو صافى مديونيتة كما يوضحه صافى المعاملات التى تمت مع كل قطاع ـ فاذا زادت مجموع المعاملات التى فى جانب التغير فى الأصول (بالنسبة لكل قطاع وبالنسبة للمجموع الكلى) عنها فى جانب التغير فى الخصوم فمعنى هذا أن الوسيط المالى قد زادت دائنيته (+) والعكس صحيح .

ولابد وأن يتساوى مجموع صافى الدائنية أو المديونية للوسيط المالى مع صافى أقراضه أو اقتراضه أى مع رصيد معاملاته المالية .

والهدف الأساسى من اعداد هذا البيان هو التعرف على صافى أقراض كل وسيط لكل قطاع يتعامل معه .

ثالثا ـ اعداد الجداول المالية الفرعية للقطاعات الاخرى غير المالية :

تعد جداول فرعية للقطاعات غير المالية (قطاع الاعمال غير المالى ـ قطاع الخدمات العامة ـ القطاع العائلى ـ قطاع العالم الخارجى) • شبيهة بالجداول الفرعية للوسطاء الماليين وبنفس المنهج على الأسس التالية :

١ـ استخدام حساب رأس المال كما أعد فى الحسابات القومية للقطاعات •

٢ـ استخدام البيانات التكميلية السابق تعدادها •

٣ـ استنتاج المعاملات المالية وأنواعها من واقع الجداول المالية الفرعية للوسطاء الماليين وذلك بطريق الانعكاس • فمثلا اذا ظهر فى الجدول المالى الفرعى للجهاز المصرفى فى جانب التغير فى الخصوم رقما يمثل زيادة الودائع القطاع العائلى فيمكن ادراج نفس هذا الرقم فى الجدول المالى الفرعى للقطاع العائلى فى جانب التغير فى الأصول •

والذى يلجأنا الى اتباع هذا الأسلوب فى استنتاج المعاملات المالية للقطاعات غير المالية هو بغرض التغلب على مشكلة عدم وجود بيانات كافية عن هذه المعاملات وبافتراض أن البيانات التى نحصل عليها من الوسطاء الماليين أقرب ما تكون للصحة

رابعا ـ تركيب الجدول الرئيسى للمعاملات المالية :

يمكن تركيب الجدول الرئيسى للمعاملات المالية بالاستعانة بالجداول الفرعية للوسطاء الماليين والقطاعات غير المالية السابق اعدادها وكذلك بالبيانات التكميلية الأخرى السابق الحصول عليها ويكون تسجيل البيانات بهذا الجدول طبقا للمنهج السابق بيانه •

خامسا ـ الجدول المختصر للمعاملات المالية :

يعد الجدول المختصر للمعاملات المالية من واقع الجدول الرئيسى السابق اعداده وبنفس المنهج الا أنه فى هذا الجدول يقتصر على بيان المعاملات المالية التى تمت بين القطاعات الرئيسية فقط • كما يوضح نوع المعاملات المالية فقط دون بيان القطاعات المدنية بها •

استخدامات الجداول المالية :

- بالاضافة الى ماسبق الاشارة اليه عن أهمية جداول المعاملات المالية يمكن القول أيضا أن قيمة جداول المعاملات المالية تكمن فى أنها اطار منطقى يسمح بعرض الاحصائيات المالية بصورة متكاملة منظمة .

- وبهذا تصبح اداة تسهل تحليل واستخلاص علاقة المعاملات المالية بالظواهر الاقتصادية الأخرى .

- وتلقى هذه الجداول الضوء على دور العناصر النقدية فى داخل النظام الاقتصادى واستبيان عدم التوازن المالى أن وجد والقطاعات المسببة له .

- كما تسمح لنا بالتعرف على كيفية تعبئة المدخرات ومراكز تجمعها ووسائل جذبها واتجاهاتها واستخداماتها .

- واستكمال الحسابات القومية بحسابات الموازين المالية ضرورة أملتها الحاجة الى وجود مجموعة موحدة من الحسابات توضح علاقة الدخل والمدخرات والاستثمارات والأموال المتاحة بعضها ببعض مما يفيد فى رسم السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية .

- وتمكنا هذه الجداول من التعرف على كيفية تمويل الاستمارات - هل تمت عن طريق التمويل الذاتى من صافى المدخرات أو بواسطة الالتجاء الى الاقتراض وفى أى صورة تم هذا الاقتراض ومن أى المصادر حصلت القطاعات المستثمرة على حاجتها من التمويل .

- التأكد من صحة الحسابات القومية وتعديلها أن استدعى الأمر .

- استخدامها فى التنبؤ .

- تساعدنا على تفهم طبيعة المعاملات المالية والدور الذى تقوم به المؤسسات المالية فى الحياة الاقتصادية وأثر السياسات المالية والنقدية التى تتبعها الوحدات المختلفة على الاقتصاد القومى بوجه عام .

مثـــال توضيـــحى :

نفترض المثال التالى لتوضيح تركيب جداول المعاملات المالية طبقا لمنهج الاطـــار المحاســبى الثانى ٠

يمكن تركيب الجدول المالى الرئيسى بافتراض الحصول على البيانات التالية :

البيانـات المتـاحـة :

أولا ـ حسابات رأس المال للقطاعات الآتيـة (من الحسابات القومية)

قطـــاع الاعمـــال غـير المـالى ٠

قطـــاع الخدمـــات العامـــة ٠

القطـــــاع العائـــــلى ٠

قطـــاع العـــالم الخـــارجى ٠

ثانيا ـ بيانات عن الوسطـاء الماليين

نفترض أن قطاع الوسطـاء الماليين يتكون من :

١ـ الجهـــاز المصـــرفى ٠

٢ـ شـــركات التأميـــن ٠

٣ـ صندوق توفير البريـــد ٠

٤ـ هيئة التأمين والمعاشات ٠

كما نفـترض الحصـول عـلى ميزانية هـذه المؤسســات فى تاريخيـــن هما ٨٨/١٢/٣١ ، ٨٩/١٢/٣١

وكذلك الحصول على تفاصيل ملكية رأس المال ومحفظة الأوراق الماليـــة والقروض المباشرة الممنوحة والحسابات الجارية والودائع موزعة على القطاعـــات المختلفة ٠

ومن هذه البيانات يمكن الحصول على التغير بالزيادة أو النقص الذى طرأ على الميزانيات والبنود التى تحويها بين هذين التاريخيـن ٠

ثالثا ـ بيانات تكميلية أخرى

١ ـ عن رصيد الأوراق الحكومية المصدرة فى ٨٨/١٢/٣١ ، ٨٩/١٢/٣١

٢ ـ عن رصيد رأس المال المصدر لقطاع الأعمال غير المالى فى ٣١/ ١٢/ ٨٨ ، ٨٩/١٢/٣١

أولا ـ حسابات رأس المال

قطاع الأعمال غير المالى

استخدامات		موارد	
+ ٣٤	استثمارات عينية	+ ١٠	رصيد ح / التخصيص (مدخرات)
+ ١٢	الزيادة فى المخزون	+ ٤٣	صافى الاقتراض
+ ٧	تحويلات رأسمالية		
+ ٥٣		+ ٥٣	

قطاع الخدمات العامة

+ ٢٠	رصيد ح / التخصيص (عجز الايرادات عن النفقات الجارية)	+ ١٠	تحويلات رأسمالية
+ ٦٤	أصول ثابته	+ ٧٤	صافى الاقتراض
+ ٨٤		+ ٨٤	

القطاع العائلى

+ ٢	أصول ثابته	+ ٣٧	رصيد ح / التخصيص (مدخرات)
+ ٣	تحويلات رأسمالية		
+ ٣٢	صافى الاقراض		
+ ٣٧		+ ٣٧	

قطاع العالم الخارجى

+ ٤٤	صافى الاقراض	+ ٤٤	مدخرات
+ ٤٤		+ ٤٤	

ثانيا ـ بيانات عن الوسطاء الماليـة

ميزانيـة الجهـاز المصـرفى

الاصـول

الرصيد في ٣١/١٢ عام ٨٨	الرصيد في ٣١/١٢ عام ٨٨	التغير في الاصول	البيـان
٢٠	٢٣	+ ٣	نقدية بالصندوق
٣٢	٣٦	+ ١٤	حسابات جارية وودائع
٥٧٢	٦١٩	+ ٤٧	محفظة الأوراق المالية
١٢٠٠	١٢٥٨	+ ٥٨	قروض مباشرة
١٨	١٩	+ ١	أصول ثابتة
١٨٣٢	١٩٥٥	+١٢٣	

الخصـوم

الرصيد في ٣١/١٢ عام ٨٨	الرصيد في ٣١/١٢ عام ٨٨	التغير في الاصول	البيـان
٤٠٠	٤٢٠	+ ٢٠	بنكنوت مصدر
١٢٠٠	١٣٠٠	+١٠٠	حسابات جارية وودائع
٨٣	٨٠	ـ ٣	سندات
١٠٦	١١٢	+ ٦	احتياطيات وأرباح محتجزة
٤٣	٤٣	٠٠	رأس المال
١٨٣٢	١٩٥٥	+١٢٣	

بيـان

بالحسابات الجارية والودائع لدى الجهاز المصرفى

مدفوعة على قطاعات

القطاعات	الرصيد في ٣١/١٢/٨٨	الرصيد في ٣١/١٢/٨٨	التغير
١ـ قطاع الأعمال غير المالى	٢٩٩	٣٢٤	+ ٢٥
٢ـ قطاع خدمات عامة	٢١٩	٢٠٩	ـ ١٠
٣ـ القطاع العائلى	٢٠٠	٢٢٦	+ ٢٦
٤ـ قطاع العالم الخارجى	٣٢٠	٣٥٠	+ ٣٠
٥ـ الوسطاء الماليين :			
أ ـ الجهاز المصرفى	٢٢	٣٦	+ ١٤
ب ـ شركات التأمين	٥٨	٥٣	ـ ٥
حـ صندوق توفير البريد	٢	٢	٠ ٠
د ـ هيئة التأمين والمعاشات	٨٠	١٠٠	+ ٢٠
(المجموع الكلى)	١٢٠٠	١٣٠٠	+ ١٠٠

محفظة الأوراق المالية
لدى الجهاز المصرفى

القطاع	الرصيد فى ٨٨/١٢/٣١	الرصيد فى ٨٩/١٢/٣١	التغير
قطاع الأعمال غير المالى	٢٣٤	٢٥٣	+ ١٩
الخزانة العامة	٢٢٠	٢٦٠	+ ٤٠
قطاع العالم الخارجى	٨٢	٧٢	— ١٠
الجهاز المصرفى (سندات)	٢٢	١٨	— ٤
شركات التأمين	١٤	١٦	+ ٢
(المجموع الكلى)	٥٧٢	٦١٩	+ ٤٧

سندات الجهاز المصرفى
لدى القطاعات الأخرى

القطاعات	الرصيد فى ٨٨/١٢/٣١	الرصيد فى ٨٩/١٢/٣١	التغير
قطاع الأعمال غير المالى	١٢	١١	— ١
القطاع العائلى	١٦	١٨	+ ٢
الوسطاء الماليين			
الجهاز المصرفى	٢٢	١٨	— ٤
شركات التأمين	١٧	١٤	— ٣
صندوق توفير البريد	٩	١٠	+ ١
هيئة التأمين والمعاشات	٧	٩	+ ٢
(المجموع الكلى)	٨٣	٨٠	— ٣

قروض الجهاز المصرفي للقطاعات الأخرى

القطاعات	الرصيد في ٨٨/١٢/٣١	الرصيد في ٨٩/١٢/٣١	التغير
قطاع الأعمال غير المالي	٥٠٠	٥٤٥	+ ٤٥
قطاع الخدمات العامة	٢٢٧	٢٢٠	- ٧
القطاع العائلي	١٣٦	١٦٠	+ ٢٤
قطاع العالم الخارجي	٣٣٧	٣٣٣	- ٤
(المجموع الكلي)	١٢٠٠	١٢٥٨	+ ٥٨

ميزانية شركات التأمين

الأصول

الرصيد في ٣١/١٢/٨٨	الرصيد في ٣١/١٢/٨٩	التغير	البيان
٢١	٢٢	+ ١	أصول ثابتة
١١٢	١١٧	+ ٥	قروض مباشرة
٩٩	١٠٥	+ ٦	محفظة الاوراق المالية
			حسابات جارية وودائع
٥٨	٥٣	ـ ٥	لدى الجهاز المصرفى
٢٩٠	٢٩٧	+ ٧	

الخصوم

الرصيد في ٣١/١٢/٨٨	الرصيد في ٣١/١٢/٨٩	التغير	البيان
١٨٨	١٩٠	+ ٢	رأس المال
١٠٢	١٠٧	+ ٥	احتياطيات وأرباح محتجزة
٢٩٠	٢٩٧	+ ٧	

ملكية رأس مال الشركات التأمين

القطاعات	الرصيد فى ٣١/١٢/٨٨	الرصيد فى ٣١/١٢/٨٩	التغير
قطاع الأعمال غير المالى	٨٠	٨٠	
القطاع العائلى	٧٢	٧٢	
الوسطاء الماليين			
الجهاز المصرفى	١٤	١٦	+ ٢
صندوق توفير البريد	١٤	١٤	
هيئة التأمين والمعاشات	٨	٨	
(المجموع الكلى)	١٨٨	١٩٠	+ ٢

محفظة الأوراق المالية لدى شركات التأمين

القطاعات	الرصيد في ٨٨/١٢/٣١	الرصيد في ٨٩/١٢/٣١	التغير
قطاع الأعمال غير المالى	٣٢	٣٢	
الخزانة العامة	٣٩	٤٨	+ ٩
العالم الخارجى	١١	١١	
الوسطاء الماليين			
الجهاز المصرفى	١٧	١٤	- ٣
(المجموع الكلى)	٩٩	١٠٥	+ ٦

قروض شركات التأمين للقطاعات الأخرى

القطاعات	الرصيد في ٨٨/١٢/٣١	الرصيد في ٨٩/١٢/٣١	التغير
قطاع الأعمال غير المالى	١٠٢	١٠٤	+ ٢
قطاع الخدمات العامة	٤	٤	
القطاع العائلى	٩٣	٩٦	+ ٣
(المجموع الكلى)	١٩٩	٢٠٤	+ ٥

ميزانية صندوق توفير البريد

الاصول

الخصوم

الرصيد في ٣١ ٨٨/١٢	الرصيد في ٣١ ٨٩/١٢	التغير	البيان	الرصيد في ٣١ ٨٨/١٢	الرصيد في ٣١ ٨٩/١٢	التغير	البيان
٤	٥	+ ١	نقدية بالصندوق	٣٠١	٣٠٨	+ ٧	ودائع توفير
٨٢	٨٥	+ ٣	محفظة الاوراق المالية	٣	٤	+ ١	احتياطيات
٢	٢		حسابات جارية وودائع				
٢١٦	٢٢٠	+ ٤	قروض مباشرة				
٣٠٤	٣١٢	+ ٨		٣٠٤	٣١٢	+ ٨	

محفظة الأوراق المالية لدى صندوق توفير البريد

القطاعات	الرصيد فى ٨٨/١٢/٣١	الرصيد فى ٨٩/١٢/٣١	التغير
قطاع الأعمال غير المالى	٢٧	٢٤	— ٣
الخزانة العامة	٣٢	٣٧	+ ٥
الجهاز المصرفى	٩	١٠	+ ١
شركات التأمين	١٤	١٤	
(المجموع الكلى)	٧٢	٨٥	+ ٣

قـــروض صنـدوق توفـــير البريـد للقطاعات الأخـرى

القطاعـــــــــات	الرصيـد فـى ٨٨/١٢/٣١	الرصيـد فـى ٨٩/١٢/٣١	التغـــير
قطـــاع الأعمـال غـــير المـــالى	٢٠١	٢٠٤	+ ٣
قطـــاع الخدمـــات العـــامة	١٢	١٣	+ ١
القطـــــاع العائـــــلى	٣	٣	
(المجموع الكلى)	٢١٦	٢٢٠	+ ٤

ميزانيـــة هيئـــة التأميـــن والمعاشـــات

الأصـــول

الخصـــوم

الرصيد في ٣١ / ١٢ / ٨٨	الرصيد في ٣١ / ١٢ / ٨٩	التغير	البيـــان	الرصيد في ٣١ / ١٢ / ٨٨	الرصيد في ٣١ / ١٢ / ٨٩	التغير	البيـــان
١٢	١٢		نقدية بالصندوق	٣٣٠	٣٦١	+ ٣١	احتياطيـات
			حسابات جارية وودائع				
٨٠	١٠٠	+ ٢٠	لدى الجهاز المصرفى				
١٢٠	١٣٦	+ ١٦	محفظة الاوراق المالية				
١١٨	١١٣	ـ ٥	قـــروض مباشـرة				
٣٣٠	٣٦١	+ ٣١				+ ٣١	

محفظـة الاوراق الماليـة
لـــدى هيئـــة التأميـــن والمعاشـــات

القطاعـــات	الرصيد فى ٣١/١٢/٨٨	الرصيد فى ٣١/١٢/٨٩	التوفـــير
قطـــاع الأعمال غـــير المـــالى	٦٠	٦٤	+ ٤
الخزانـــة العـــامة	٤٥	٥٥	+ ١٠
الجهـــاز المصـــرفى	٧	٩	+ ٢
شـــركات التأميـــن	٨	٨	
	١٢٠	١٣٦	+ ١٦

٢ـ رصيد الأوراق المالية التى أصدرها قطاع الأعمال غير المالى :

الرصيد فى ٨٩/١٢/٣١	٢١٨٠
الرصيد فى ٨٨/١٢/٣١	٢١٥٠
فيكون الرصيد	+ ٣٠

ويمكن بنفس الطريقة السابقة وبعد حصر التغير فى محفظة الأوراق المالية لدى الوسطاء الماليين والتى بلغت الزيادة فيها + ٢٠ أن نستنتج أن الفرق وقدره + ١٠ كان من نصيب القطاع العائلى .

٣ـ موازنة بنكنوت البنك المركزى :

فى مثالنا هذا بلغت الزيادة فى البنكنوت + ٢٠ وقد أمكن حصر النقدية الموجودة لدى الوسطاء الماليين والتى بلغت الزيادة فيها + ٤ وبهذا يمكن استنتاج أن الزيادة فى المتداول خارج الوسطاء الماليين قد بلغت + ١٦ يمكن القول أنها لدى قطاع الأعمال غير المالى ولدى القطاع العائلى . حيث أن القطاعات الأخرى وهى قطاع الخدمات العامة والعالم الخارجى لايحتفظ ببنكنوت البنك المركزى بقدر كبير .

ولامكان تقسيم البنكنوت بين قطاع الأعمال غير المالى والقطاع العائلى نوازن الجدول رأسيا فى عمودى قطاع الأعمال غير المالى والقطاع العائلى حيث أن معروف لدينا صافى اقتراض القطاع الأول وصافى اقراض القطاع الثانى (من الحسابات القومية) وحيث أمكن استنتاج كافة المعاملات المالية الخاصة بهذين القطاعين فيما عدا المعاملات الخاصة بالبنكنوت .

فيكون الفرق بين الرقمين هو الذى يمثل زيادة ما فى حوزة القطاعيين من بنكنوت .

فمثلا بالنسبة لقطاع الأعمال غير المالى قد أمكن تسجيل الزيادة من اقتراضه والتى بلغت + ٨٢ وكذلك الزيادة فى اقراضه (بدون البنكنوت) والتى بلغت + ٣٠ أى أن الفرق فى هذه الحالة هو + ٥٢ ولكننا نعرف (من الحسابات القومية) أن صافى اقتراضه هو + ٤٣ فيمكن استنتاج أن الفرق بين هذين الرقمين وهو + ٩ يمثل الزيادة فى البنكنوت لدى القطاع .

الجدول الرئيسى للمحـــا

التغـــيـر فى الأصـــول

القطاعات / المعاملات المالية	قطاعات غير ماليه			الوسطاء الماليين				المجموع
	أعمال	خدمات عامه	عائلى	الخارج	الجهاز المصرفى	شركات التامين	صندوق توفير البريد	هيئة التامين والمعاشات	الكلى
بنكنوت البنك المركزى	+ ٩		+ ٧		+ ٣		+ ١		+ ٢٠
حسابات جارية وودائع									
بالجهاز المصرفى	+ ٢٥	ـ ١٠	+ ٢٦	+ ٣٠	+ ١٤	ـ ٥		+ ٢٠	+ ١٠٠
بصندوق توفير البريد			+ ٧						+ ٧
مجموع	+ ٢٥	ـ ١٠	+ ٣٣	+ ٣٠	+ ١٤	ـ ٥		+ ٢٠	+ ١٠٧
اوراق مالية									
الخزانة العامة	+ ٦				+ ٤٠	+ ٩	+ ٥	+ ١٠	+ ٧٠
قطاع الاعمال غير المالى			+ ١٠		+ ١٩		ـ ٣	+ ٤	+ ٣٠
العالم الخارجى					ـ ١٠				ـ ١٠
الجهاز المصرفى	ـ ١		+ ٢		ـ ٤	ـ ٣	+ ١	+ ٢	ـ ٣
شركات التأمين					+ ٢				+ ٢
مجموع	+ ٥		+ ١٢		+ ٤٧	+ ٦	+ ٣	+ ١٦	+ ٨٩
قروض مباشرة									
للاعمال غير المالى			+ ٣		+ ٤٥	+ ٢	+ ٣	ـ ١	+ ٥٢
للخدمات العامة					ـ ٧		+ ١		ـ ٦
للعائلى					+ ٢٤	+ ٣		ـ ٤	+ ٢٣
للخارج					ـ ٤				ـ ٤
مجموع			+ ٣		+ ٥٨	+ ٥	+ ٤	ـ ٥	+ ٦٥
مجموع التغيرات فى المعاملات المالية	+ ٣٩	ـ ١٠	+ ٥٥	+ ٣٠	+ ١٢٢	+ ٦	+ ٨	+ ٣١	+ ٢٨١
رصيد المعاملات المالية	+ ٤٣	+ ٧٤							+ ١١٧

تركيب الجداول المالية فى بعض الدول

١ـ الولايات المتحدة الأمريكية :

تقوم الـ Federal Reserve Board فى الولايات المتحدة الأمريكية بنشر جداول التدفقات المالية كل ربع سنة كما تقوم بنشرها سنويا .

وتقوم فكرة تركيب هذه الجداول على نفس الفكرة التى تقوم عليها الجداول فى مصر أى قياس التغير فى المراكز المالية للقطاعات خلال فترتين زمنيتين متلاحقتين .

غير أن الطريقة الأميريكية تختلف عن غيرها من الطرق بالآتى :

أ ـ أن جداول التدفقات المالية كما تسجل التدفقات المالية بين القطاعات فهى تسجل أيضا وفى نفس الوقت التدفقات من السلع والخدمات بين القطاعات .

ب ـ وكما تسجل التدفقات بين القطاعات فهى تسجل التدفقات التى تمت فى القطاع نفسه .

حـ ـ ولهذا السبب فان التسجيل فى هذه الجداول يتم على أساس القيد الرباعى بدلا من القيد المزدوج أى أن عملية الشراء التى يقوم بها قطاع تعتبر عملية بيع لقطاع آخر ثم ينجم عنها زيادة فى الأصول للقطاع البائع (أو نقص فى خصومه) وبالنسبة للقطاع المشترى نقص فى أصوله (أو زيادة فى خصومه) وهكذا .

د ـ أن العمليات التى تسجل فى الجداول تظهر كما هى أى لاتظهر رصيدها أى أن المقبوضات والمدفوعات كل منها يظهر كما هو بدون عمل مقاصة بينهما فيما عدا قطاع العالم الخارجى والبنوك والحكومة الفيدرالية .

هـ ـ أن هذه الجداول تأخذ فى الاعتبار المعاملات التى تتم فى الاصول الثابتة الجديدة منها والقديمة .

أما بالنسبة للقطاعات فقد قسمت الى :

القطاع العائلى (ويشمل المؤسسات التى ليس هدفها الربح) ـ قطاع الأعمال المنظم ـ قطاع الأعمال غير المنظم (فيما عدا نشاط الزراعة) قطاع الأعمال الزراعى ـ

قطاع الحكومة الفيدرالية ـ قطاع حكومة الولايات والحكومات المحلية ـ قطاع البنوك ـ قطاع التأمين ـ قطاع الوسطاء الماليين الأخرين ـ قطاع العالم الخارجى .

أما المعاملات المالية فقد قسمت الى :

ذهب ـ بنكنوت ـ نقود وودائع تحت الطلب ـ ودائع لأجل وودائع توفير ـ قروض سندات الحكومة الأمريكية ـ مدخرات عن طريق شركات التأمين ـ سندات الحكومة الفيدرالية سندات الولايات والحكومات المحلية ـ قروض من الخارج ـ سندات قطاع الأعمال ـ قروض برهونات ـ قروض استهلاكية ـ قروض من الجهاز المصرفى (غير مدرج فى البنود الأخرى) قروض للتجارة ـ قروض أخرى استثمارات فى قطاع الأعمال .

هذا ويعتبر الأستاذ كوبلاند Copeland من أول من ساهم فى التعريف بنظرية التدفقات المالية وتحليلاتها والتى على أساسها تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتركيب جداولها المالية الهامة .

وقد تناول كوبلاند نظريته بالتعديل مؤخرا محاولا بذلك ربط التدفقات المالية بالتدفقات بالسلع والخدمات فى اطار محاسبى واحد مبسط (٣)

ـ النرويج :

يقوم المركز الاحصائى بالنرويج باعداد جداول التدفقات المالية فى اطار واحد مع تقديرات الدخل القومى على أساس حسابات مستقلة لكل قطاع من القطاعات المكونة للاقتصاد القومى .

هذه القطاعات هى : الادارة العامة ـ الوسطاء الماليين ـ المشروعات الانتاجية العائلى ـ مشروعات لاتهدف للربح ـ العالم الخارجى .

(1) M. A. Copeland: A system of money flows in the United States. N. B. E. R. 1952.

(2) M. A. Copeland: The feasability of a standard comprehensive system of social accounts, Conference on Research in Income and Wealth, New York 1954.

أما المعاملات المالية فتنقسم الى :

الذهب ـ البنكنوت ـ ودائع بالبنوك ـ البنوك الدولية ـ قروض من شركات التأمين قروض أخرى ٠

ويلاحظ فى الطريقة النرويجية أن القيمة الأسمية للأسهم والسندات تعتبر أساس حساب التغير فى حركة محفظة الأوراق المالية ولم تبذل أية محاولات لتقدير قيمتها السوقية ٠

٣ـ كندا :

وتعتبر الطريقة الكندية قريبة من طريقة للولايات المتحدة الأميريكية فى اعداد جداول التدفقات المالية ، وبناء على هذه الطريقة يقسم المجتمع الاقتصادى الى القطاعات الآتية :

العائلى ـ الأعمال غير المالى غير المنظم ـ الأعمال المنظم غير المالى ـ الأعمال الملكى غير المالى ـ الجهاز المصرفى ـ شركات التأمين ـ وسطاء ماليين آخريين حكومة الدوميـنون ـ الحكومات المحلية ـ العالم الخارجى ٠

وتنقسم المعاملات الى ثلاثة أقسام :

١ـ معاملات جارية ٠

٢ـ معاملات استثمارية ٠

٣ـ معاملات مالية ٠

ويتدرج تحت الأقسام الثلاثة المعاملات الآتية :

أولا ـ المعاملات الجارية وتشمل :

الأجور والمرتبات ـ الايجارات ـ فوائد وأرباح ـ ضرائب مباشرة ، ضرائب غير مباشرة ، تحويلات من الحكومة ـ رصيد الديون المعدمة هدايا ـ سلع وخدمات

ثانيا ـ المعاملات الاستثمارية وتشمل :

رصيد المعاملات الجارية ـ الزيادة في المخزون ـ أصل ثابتة جديدة ـ التغير في الاصول الثابتة القديمة ـ الرصيد المدخرات ٠

ثالثا ـ المعاملات الماليـــة وتشمل :

رصيد المعاملات الاستثمارية ـ ودائع ونقدية ـ ذهب ـ قروض من البنوك ـ قروض لقطاع الأعمال الملكى ـ قروض أخرى ـ قروض لقطاع الأعمال غير المنظم ـ قروض لقطاع الأعمال المنظم ـ قروض لقطاع الأعمال غير الملكى ـ قروض برهونات ـ سندات الحكومة المركزية ـ سندات الحكومات المحلية والبلدية ـ أسهم وسندات أخرى ـ مدخرات القطاع العائلى ٠

م ٠ سعيد